الأنباء
الاربعاء 17 أكتوبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش»: تثبيت التصنيف الائتماني لـ «التجاري» عند «A+»

أعلن البنك التجاري الكويتي في بيان صحافي أمس أن وكالة فيتش ريتنجز قامت بتثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل (تصنيف تعثر الائتمان على المدى الطويل) IDR للبنك التجاري الكويتي على المرتبة A+ بنظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبتت الوكالة تصنيف «القابلية للنمو والاستدامة Viability Rating» للبنك التجاري على المرتبة «bb».

وقال البنك ان الوكالة أشارت إلى تمتعه بتواجد مناسب داخل الكويت في سوق الخدمات المصرفية للشركات وأثنت على العلامة التجارية المرموقة للبنك وشبكة فروعه وهو ما يعمل على تعزيز إمكاناته وقدرته على تقديم منتجاته وخدماته المصرفية لعملائه في جميع مناطق الكويت مشيدة بنموذج أنشطة أعمال البنك القائم على التواجد والتركز المحلي.

وأشار تقرير الوكالة أن البنك يقود إدارته فريق يتسم بالكفاءة والخبرة العالية في مجال الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد في الكويت وكذلك الخدمات المقدمة للشركات، مبينة في هذا الصدد أن البنك يمضي قدما نحو تحقيق وتنفيذ أهدافه ضمن خطته الاستراتيجية التي تتسم بالدقة والوضوح.

وفي سياق متصل، تناولت الوكالة نسبة القروض غير المنتظمة والنسب الرأسمالية المتميزة الأخرى التي يتمتع بها البنك التجاري، حيث أشارت ان نسبة القروض غير المنتظمة في البنك واصلت التحسن لتبلغ نسبتها 0,5٪ وهي بذلك تقل عن النسب المسجلة لدى نظرائه من البنوك الاخرى. وبين التقرير ان البنك يخالف نظراءه من البنوك الكويتية الأخرى إذ يقوم بشطب القروض غير المنتظمة بعد وقت قصير من تصنيفها كقروض غير منتظمة، ويبادر البنك إلى اتخاذ إجراءات استرداد هذه القروض. وتظل نسبة التغطية بالمخصصات للقروض غير المنتظمة مطمئنة جدا نظرا للإجراءات الحصيفة المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن والتي تتطلب تكوين مخصصات عامة احترازية.

البنك يمضي قدماً نحو تنفيذ أهدافه ضمن خطته الإستراتيجية

نسبة القروض غير المنتظمة لـ «التجاري» تقل عن نظرائه من البنوك

وترى فيتش ضرورة تكوين تلك المخصصات في ضوء التركز الائتماني الملحوظ للبنك على المستوى القطاعي وعلى مستوى العميل الواحد نتيجة لمحدودية النشاط الاقتصادي في الكويت.

وستظل تلك التركزات الائتمانية تمثل أحد القيود المرتبطة بجودة ونوعية الأصول. وبينت الوكالة أن النسب الرأسمالية للبنك تظل في وضعية مريحة متجاوزة معدل النسب السائدة بين البنوك الكويتية والبالغة 15٪ وبنسبة تغطية للمصاريف الثابتة 19,8٪، كما بنهاية النصف الأول من 2018.

وفي السياق نفسه يستمر البنك في إدارة السيولة بشكل جيد وتظل مخاطر السيولة لدى البنك دوما تحت السيطرة.

وأثنى التقرير على معدلات الربحية بالبنك التي أصبحت في وضع تنافسي جيد مع معدلات الربحية المحققة من قبل نظرائه من البنوك الأخرى (بلغت نسبة الربح التشغيلي/ نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 1,7٪ في عام 2017). كما يشهد صافي هوامش الفائدة ارتفاعا، حيث أظهر البنك كفاءة جيدة بالنسبة للتكاليف (بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 30٪ خلال النصف الأول من عام 2018 وهي تقل عن النسب المسجلة لدى نظرائه من البنوك الأخرى) وكذلك قدرة البنك على تخفيض مخصصات هبوط القيمة (بالرغم من أنها لا تزال أعلى من البنوك الأخرى). إن المستوى الجيد للإيرادات من غير الفوائد (تمثل الرسوم والعمولات 25٪ من الإيرادات التشغيلية وهي أعلى من النسب المحققة من قبل البنوك الأخرى) يساهم في تدعيم وتعزيز الربحية لتصبح مستقرة.

ومع ذلك، ستظل معدلات الربحية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية ومعدلات الفائدة بالكويت.

هذا وقد جاء ملخص التقييم في التقرير الصادر عن الوكالة على النحو التالي:

- تثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل (مدى تعثر الائتمان على المدى الطويل) IDR:على مرتبة A+ بنظرة مستقبلية مستقرة.
- تثبيت تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل (مدى تعثر الائتمان على المدى القصير) IDR: على مرتبة F1.
- تثبيت تصنيف القابلية للنمو والاستدامة Viability Rating على مرتبة bb.
- تثبيت تصنيف مستوى الدعم على مرتبة «1».
- تثبيت تصنيف مستوى الدعم الكلي على مرتبة A+.

على هامش انعقاد أعمال «مبادرة الحزام والطريق»

«الجراح»: تأسيس مشروع بنك عربي ـ صيني استثماري ضخم

جانب من انعقاد مبادرة الحزام والطريق بحضور الشيخ محمد الجراح

أعلن رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية و«KIB»، الشيخ محمد جراح الصباح، في بيان صحافي أمس عن تأسيس مشروع بنك استثماري عربي ـ صيني ضخم، وذلك على هامش انعقاد أعمال قمة الأعمال لطريق الحرير ضمن مبادرة الحزام والطريق للتعاون الدولي التي ترعاها الحكومة الصينية.

وقال الجراح: «إننا في اتحاد المصارف العربية نسعى دائما لتقديم الأفضل للوطن العربي، ولذلك نخطط لإنشاء مشروع ضخم وهو عبارة عن بنك استثماري عربي ـ صيني يهدف إلى تمويل المشاريع الاستثمارية والشراكات الاقتصادية بين الصين والدول العربية، مؤكدا أن هذه المبادرة تحقق خطوة جديدة في طريق توثيق العلاقات بين الطرفين، مما سيزيد من عدد الاتفاقيات والمشاريع الاستثمارية بينهما وسينعكس بالتالي إيجابيا على دول العالم العربي من خلال تقديم المساعدات التمويلية والقروض الميسرة للمشاريع المشتركة».

وأضاف الجراح: اننا فكرنا بمثل هذه الخطوة البناءة بعد أن تزايدت قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية والصين وخاصة خلال السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أن تعزيز العلاقات مع الصين يصب في مصلحة الدول العربية، وذلك لأن الصين تعتبر قوة اقتصادية عظمى في الوقت الراهن بدليل أنها تحتل المركز الأول في العالم من حيث تزايد مساهمتها في التجارة العالمية.

كما ركز الجراح على تزايد حجم الاستثمارات بين الصين ودول الخليج العربي، حيث توجهت الاستثمارات الصينية في الخليج إلى قطاع النفط والمشاريع النفطية، إلى جانب غيرها من المشاريع في مجال النقل والاتصالات والصناعة والتجارة والزراعة، مما يخدم التطلعات التنموية بين الطرفين. ومن جانبه، قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح: «أن التطور الهائل الذي شهدته الصين منذ بداية الألفية بالمقارنة مع اقتصاد الولايات المتحدة وتوقعات حجم الاقتصاد الصيني ووضعه الدولي المقارن عام 2023، يدعونا إلى تعزيز التعاون العربي مع هذه الدولة العظيمة التي تسير بثبات في مجال التطور الاقتصادي، مركزا على ضيق الفروقات بين الاقتصادين العالميين الأكثر قوة».

كما أشار فتوح إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية ـ الصينية وأهمية تطويرها وتذليل العقبات التي تواجهها وتوسيع آفاق التبادل التجاري والاستثماري لما فيه مصلحة الجانبين من خلال نمو الاستثمارات وتنمية المشاريع المشتركة.

المشروع هدفه تمويل المشاريع الاستثمارية والشراكات الاقتصادية بين الصين والدول العربية

خلال ندوة نظمتها وزارة النفط

1,5 مليار دولار كلفة مشروع «الدبدبة» للطاقة الشمسية

أحمد مغربي

قال مساعد الابحاث في معهد الكويت للأبحاث العلمية م.محمد الخياط إن مشروع «الدبدبة» للطاقة الشمسية تبلغ تكلفته 1,5 مليار دولار، حيث يقع على مساحة 23 كيلو مترا مربعا ويحتوي على 5 وحدات خلية كهروضوئية بما تعادل 1500 ميغا وات، مبينا ان الوحدة تنتج 630 ألف ميغا وات في الساعة سنويا وهو ما يعادل استهلاك 8070 منزلا، وهو ما يوفر نحو 567 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وأوضح الخياط خلال ندوة نظمتها وزارة «النفط» أمس حول مشروع «الدبدبة» وذلك بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ان مشروع «الدبدبة» يعتبر المرحلة الثانية داخل مجمع «الشقايا» لتوليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة وهو يتبع شركة البترول الوطنية الكويتية.

وبين ان المشروع تم طرحه رسميا من قبل القطاع النفطي وهو في انتظار تقديم الشركات للعروض المالية لتنفيذه. وكشف الخياط ان معهد الكويت للأبحاث العلمية ينوي تنفيذ مرحلة ثالثة داخل مجمع «الشقايا» وسيتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص، موضحا ان المرحلة الاولى من مجمع «الشقايا» تنتج 70 ميغا وات وتضمن 3 أنواع من التكنولوجيا الأولى طاقة الرياح والثانية طاقة التركيز الحراري والثالثة الطاقة الكهروضوئية.

م.محمد الخياط في لقطة جماعية عقب ندوة وزارة النفط

وبين ان هناك خطة يجريها معهد الابحاث للمرحلة الثالثة لمجمع «الشقايا» والتي يتم من خلالها اختيار انواع التكنولوجيا داخل المجمع ويتم العمل معها مع وزارة الكهرباء والماء، متوقعا ان يتم الانتهاء من هذه المرحلة عام 2030.

وأوضح الخياط ان مشروع الدبدبة سيستخدم اكثر من 6 ملايين لوح شمسي.

وقال ان معهد الابحاث قام بدراسة المناخ داخل الكويت على مدار العام وأثبتت تلك الابحاث جدوى اقامة مثل هذه المشاريع الكبرى من حيث الجدوى الاقتصادية، مشيرا الى أن منطقة «الشقايا» تعتبر من افضل الأماكن في الكويت التي تم تنفيذ تلك المشاريع عليها.

«المركزي» و«النقدي الخليجي» يناقشان «إدارة السيولة»

كونا: عقد المجلس النقدي الخليجي وبنك الكويت المركزي امس ورشة عمل اقليمية حول توقعات وتحليل وادارة السيولة بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الاقتصادية وما تفرضه من تحديات.

وتطرق المتحدثون في الورشة التي افتتحها محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي د.محمد الهاشل إلى الآثار الناجمة عن الزيادة المفرطة في عرض السيولة داخل النظام المصرفي مما ساهم في اتساع الفارق بين أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية وأسعار الفائدة المحلية في دول الخليج.

وناقش المجتمعون ايضا الآثار الناجمة عن عدم توافر السيولة الكافية داخل النظام المصرفي والذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإضعاف التعافي الاقتصادي المستمر، الامر الذي يستدعي من البنوك المركزية ضمان وجود مستويات مناسبة من السيولة في النظام المصرفي.

وتقام الورشة التي تستمر ليومين بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتشارك فيها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن ممثلين من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية.

23٪ ارتفاع فائض الحساب الجاري إلى 4,7 مليارات دينار بالنصف الأول

«الوطني»: نمو الاقتصاد الكويتي إلى 2,6٪ بنهاية 2018

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان الأخبار الاقتصادية المحلية تفاوتت خلال شهر سبتمبر، فمن جهة كان النمو غير النفطي أقوى من المتوقع في النصف الأول من العام 2018، بالإضافة إلى تعزيز الميزانية المالية، نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وبلوغ الأسعار أعلى مستوياتها منذ 4 سنوات. إلا انه من جهة أخرى، تباطأ نمو الإنفاق الاستهلاكي وتراجعت المبيعات العقارية (وان كان ذلك بسبب العوامل الموسمية)، حيث يعد كلاهما من الركائز التقليدية للاقتصاد غير النفطي. كما ساعدت ترقية البورصة الكويتية ضمن مؤشر «فوتسي» على نمو كبير في أنشطة التداول وارتفاع العمليات الشرائية من قبل الأجانب إلى مستويات قياسية، إلا ان ذلك لم يؤثر كثيرا على أسعار الأسهم نتيجة لتزايد عمليات جني الأرباح.

ارتفاع النمو غير النفطي

ووفقا للبيانات الرسمية المبدئية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0,7٪ على أساس سنوي في النصف الأول من 2018، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 4,9٪ على أساس سنوي، مدعوما بالأداء الجيد لقطاعات الاتصالات والتصنيع والمرافق العامة. في الوقت ذاته، أدى تراجع أنشطة التكرير (احد القطاعات النفطية) إلى انخفاض الإنتاج النفطي 2,2٪ في النصف الأول. وعلى الرغم من أن البيانات غير النفطية في النصف الأول من 2018 كانت أقوى من التوقعات، إلا أن تلك الأرقام قد تتسم بالتذبذب، حيث التوقعات تشير إلى ارتفاع معدلات النمو 2,8٪ للنشاط غير النفطي و2,5٪ في إنتاج النفط في 2018 بشكل عام، بما يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 2,6٪.

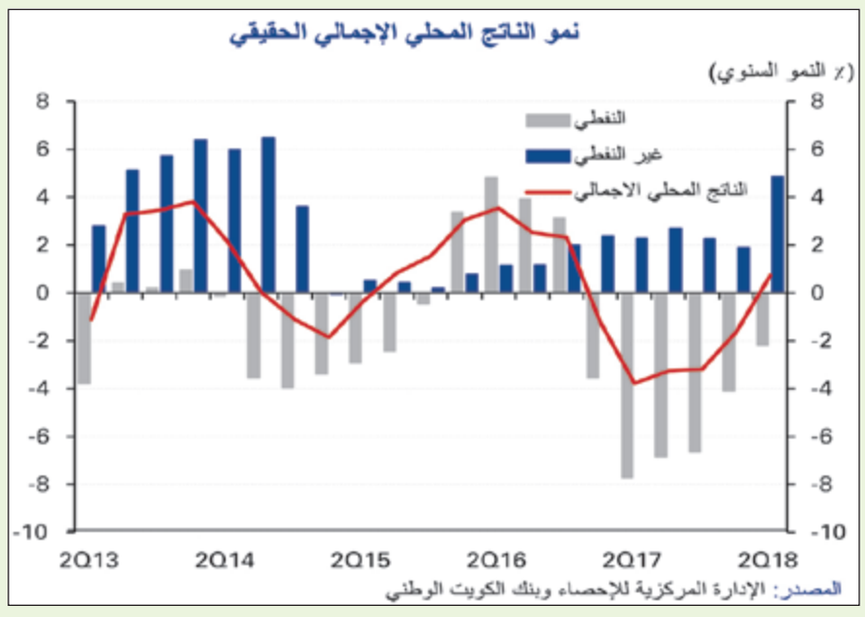

توقعات بارتفاع إنتاج النفط الكويتي إلى 2,85 مليون برميل يومياً في الأشهر المقبلة

ارتفاع النفط

وأضاف التقرير انه بعد أن سجلت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا في أغسطس، واصلت اتجاهها التصاعدي في سبتمبر ليرتفع سعر خام النفط الكويتي 6٪ بالغا 80 دولارا للبرميل ثم واصل ارتفاعه إلى 83 دولارا للبرميل في أوائل أكتوبر.

ورأى التقرير أن الكويت أدت دورها في زيادة إمدادات الأوبيك عن طريق رفع إنتاجها من النفط الخام إلى 2,80 مليون برميل يوميا في أغسطس، بزيادة طفيفة مقارنة بشهر يوليو، إلا انها تعد زيادة كبيرة بنحو 100 ألف برميل يوميا (3,7٪) منذ مايو. ولاتزال توقعاتنا تشير إلى أن الانتاج قد يصل إلى 2,85 مليون برميل يوميا خلال الأشهر المقبلة، أما بالنسبة للعام بأكمله، فقد يترتب على ذلك نمو بحوالي 2,5٪ تقريبا. وبالنسبة للعام المقبل، توقع «الوطني» أن تستقر معدلات الإنتاج إلى حد ما عند نفس المستويات، إلا ان الطاقة الإنتاجية للكويت قد تشهد ارتفاعا، اذا تم إعادة تشغيل المنطقة المحايدة المشتركة مع السعودية كما تردد مؤخرا، حيث تصل حصة الكويت إلى 250 ألف برميل يوميا في حال تم استعادة مستوى الانتاج بالكامل.

تراجع العقارات

وأوضح التقرير أن المبيعات العقارية تراجعت في أغسطس 15٪ على أساس سنوي، حيث بلغت 132 مليون دينار فيما يعد ادنى مستوياتها منذ سبتمبر 2016. وقد جاء هذا التراجع كنتيجة لانخفاض عدد ومتوسط حجم الصفقات على أساس سنوي لكل القطاعات العقارية. أما بالنسبة للأسعار، فقد شهد أغسطس استمرارا للاتجاهات السلبية التي لوحظت خلال الأشهر السابقة. وكانت أسعار الشقق السكنية هي الاستثناء الوحيد، حيث ارتفعت بنسبة 8,1٪ على أساس سنوي بعد تراجعها خلال معظم فترات السنة.

تراجع نمو الإنفاق الاستهلاكي

استقر مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي في سبتمبر، إلا ان معدل النمو قد تراجع للشهر الثالث على التوالي إلى 2,4٪ على أساس سنوي. حيث أثر ضعف الانفاق على السلع غير المعمرة على مستوى النفقات بصفة عامة، في حين ان الانفاق على السيارات والخدمات تلقى دفعة جيدة. كما قد يؤثر النمو الضعيف للأجور، وضعف مستوى الاقتراض والقروض الشخصية وتراجع عدد عائلات الوافدين على نمو الإنفاق. وعلى الرغم من ذلك، فمع ارتفاع مستوى الثقة إلى أعلى مستوياته منذ 4 سنوات، وتحسن نمو الوظائف وارتفاع أسعار النفط ساهم ذلك في دعم وتعزيز الآفاق المستقبلية.

ارتفاع التضخم

وذكر التقرير أن مستوى التضخم ارتفع هامشيا من 0,8٪ في يوليو إلى 0,9٪ في أغسطس، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 1,4٪ على أساس سنوي بعد أن كانت سلبية في وقت سابق من العام، في حين تباطأت وتيرة انخفاض أسعار الملابس بسبب تراجع مبيعات موسم الصيف والعروض الترويجية. واستقر التضخم في إيجارات المساكن عند ـ0,9٪ على أساس سنوي، كما لم يتغير مستوى التضخم باستثناء المواد الغذائية والسكن عند 1,9٪ على أساس سنوي. هذا ويبدو أن معدل التضخم الإجمالي يتحرك في اتجاه يتماشى مع التوقعات البالغة 0,8٪ في المتوسط للعام 2018. إلا انه على الرغم من ذلك، هناك بعض المخاطر السلبية البسيطة بما في ذلك تراجع أرقام قطاع الإسكان، حيث لايزال عدد الشقق الشاغرة مرتفعا نسبيا مع استمرار انخفاض الإيجارات.

الحساب الخارجي الجاري

وقال التقرير ان الحساب الجاري سجل فائضا 4,7 مليارات دينار (23٪ من إجمالي الناتج المحلي) في النصف الأول من العام 2018، فيما يعد أفضل أداء له خلال 4 سنوات، وذلك بفضل ارتفاع أسعار الطاقة (ارتفع متوسط سعر النفط الخام الكويتي بنسبة 36٪ على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018)، مما عزز قيمة كل من صادرات النفط الخام والبتروكيماويات. وارتفعت السلع المستوردة بنسبة 8٪ على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، بدعم من زيادة الطلب المحلي وارتفاع مستويات ثقة المستهلك. وبالنسبة لقطاع الخدمات، فقد كانت النفقات المرتبطة بالسفر إلى الخارج من أبرز النفقات كالعادة، حيث سجلت أقوى ارتفاعاتها في ستة أشهر.